

المخلص

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير مساعدات التنمية الرسمية المقدمة من جانب الاتحاد الأوروبي إلى مصر خلال الفترة من 2011 إلى 2016 على عملية تطوير استراتيجيات التنمية الحكومية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا على عملية إطلاق استراتيجيات جديدة من خلال بحث دور العامل الخارجي ومدى تأثيره على عملية صناعة القرار السياسي وصياغة السياسات العامة للدولة في قطاع اقتصادي أو اجتماعي معين من خلال توجيه المؤشرات وتقديم المشورة الفنية من الجانب الأوروبي للجانب المصري من أجل اعتماد وتبني الاستراتيجيات سواء الجديدة أو المطورة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المساعدات الأوروبية قد أدت بالفعل إلى تطوير عدداً من الاستراتيجيات الحكومية وعلى رأسها استراتيجية قطاع التعليم الفني والتأهيل المهني، كما ساهمت هذه المساعدات في إطلاق استراتيجيات جديدة مثل استراتيجية قطاع الطاقة المصري وعدد من الاستراتيجيات للتعامل مع قطاع المخلفات الصلبة المصري، لذا فإن هذه النتيجة تؤكد على أن مساعدات التنمية الرسمية ربما تحمل وجهاً إيجابياً يساعد في تنمية المجتمعات والدول ولكنها في الوقت نفسه قد تحمل تحدياً كبيراً للدول النامية يتمثل في قدرتها على جعل قرارها الوطني والسياسي قرار مستقل وغير قابل للمساس من جانب الدول المانحة، أو أن يتم توجيهها في اتجاه بعض السياسات والإجراءات والاستراتيجيات التي تؤدي في النهاية إلى خدمة أهداف الدول المانحة وتزيد من نفوذها الاقتصادي والسياسي داخل الدولة.

المصطلحات الأساسية: مساعدات التنمية الرسمية، الاستراتيجية، التنمية الحكومية، السياسات العامة.

ABSTRACT

The study aimed to examine the impact of official development assistance provided by the European Union to Egypt during the period from 2011 to 2016 on the process of developing governmental development strategies in the economic and social sectors, as well as on the process of launching new strategies by examining the role of the external factor and its impact on the political decision-making process. And formulating the state's general policies in a particular economic or social sector by directing indicators and providing technical advice from the European side to the Egyptian side to adopt strategies, whether new or developed, and the study concluded that European aid has already led to the development of several governmental strategies, on top of which the technical education and

vocational Training sector strategy. This assistance also contributed to launching new strategies such as the Egyptian energy sector strategy and several strategies to deal with the Egyptian solid waste sector.

Key words: Official Development Assistance, Strategy, Governmental Development, Public Policies.

مقدمة

يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات التنمية الرسمية لمصر في إطار من الشراكة الاستراتيجية التي تعكس أهمية مصر بالنسبة للاتحاد ودوله المختلفة، حيث تتزايد أهمية مصر الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي على مستوى أمن الجوار ومكافحة الهجرة غير المشروعة، وكذا تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة الجوار الجنوبي، وضمان الاستقرار طويل الأمد لجانبي البحر الأبيض المتوسط، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وحماية البيئة، والحد من التغير المناخي والتكيف معه، فضلاً عن إدارة الهجرة، فالمساعدات التي تمنح لمصر من الدول الأوروبية، ما هي إلا استثمار لخلق تجارة في مصر، وللحفاظ على سلام واستقرار المنطقة أمنياً.

فيما تضع مصر ودول الاتحاد الأهداف والأولويات الخاصة بالشراكة بينهما بشكل مشترك، وقد تنوعت مساعدات التنمية الرسمية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمصر خلال الفترة من 2011 إلى 2016، وشملت مستويين من التعاون، المستوى الثنائي الذي يشمل البرامج المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي ومصر وفقاً للأولويات التي يتم تحديدها فيما يسمى البرنامج الوطني التأشيري أي البرنامج الجامع للتعاون بين الجانبين خلال فترة معينه، أما المستوى الآخر فهو مستوى التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي ومصر، من خلال الآليات التي وضعها الاتحاد على مستوى دول الجوار الخاصة بها (علي، 2008).

مشكلة البحث وتساؤلاته

تتحدد مشكلة البحث في دراسة دور العامل الخارجي المتمثل في مساعدات التنمية الرسمية بشكل عام على عملية صناعة القرار السياسي في أي دولة.

التساؤل الرئيس: ما مدى تأثير مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية المقدمة لمصر على تطوير أو

استحداث الاستراتيجيات الحكومية خلال الفترة من 2011-2016؟

التساؤلات الفرعية: تثار عدة أسئلة بحثية من قبيل:

- (1) ما مساعدات التنمية الرسمية وما هي أهم أهدافها؟
- (2) ما مضمون المساعدات الأوروبية المقدمة لمصر خلال الفترة من 2011-2016؟
- (3) ما أهم القطاعات التي تعمل بها هذه المساعدات؟
- (4) ما الشكل المؤسسي لعملية صنع القرار الخاصة بالمساعدات الأوروبية لمصر سواء على مستوى الفاعلين أو الهياكل أو الأدوات والآليات؟
- (5) كيف ساهمت هذه المساعدات في تطوير الاستراتيجيات الحكومية في القطاعات محل العمل خلال الفترة محل الدراسة؟
- (6) إلى أي مدى أدت هذه المساعدات في القطاعات المختلفة إلى استحداث استراتيجيات حكومية جديدة للتعامل مع هذه القطاعات؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في رصد وتحليل مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية المقدمة لمصر خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2016 من جانب المفوضية الأوروبية وهي الممثل التنموي للاتحاد الأوروبي، بهدف التعرف على التأثير الذي أحدثته هذه المساعدات على عملية صياغة وتطوير الاستراتيجيات الحكومية المصرية في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وكذا التعرف على دورها في تبني الحكومة المصرية لاستراتيجيات جديدة في القطاعات التي تعمل بها هذه المساعدات.

منهجية البحث

ولمعالجة المشكلة البحثية، وللإجابة عن الأسئلة البحثية المثارة، ستعتمد الدراسة على إطار منهجي تحليلي قوامه منهج صنع القرار، حيث سيتم دراسة الفاعلين والأطراف المشاركين في عملية اتخاذ القرار، وآليات وإجراءات وهياكل صنع القرار، تمهيداً للوصول إلى القرارات الناتجة عن هذه الهياكل والتي تأتي الاستراتيجيات التنموية كجزء منها، وتتووع العديد من المتغيرات التي تؤثر على صنع القرار ما بين متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية أو ما تسمى

بالعامل الخارجي ودوره في صنع القرار السياسي يمكن القول إن هناك عدة محاور للعامل الخارجي الذي يمكن أن يؤثر في صنع القرار السياسي للدولة ومنها:

- (1) **النظام الدولي العام:** تؤثر بيئة النظام الدولي العام في القرارات حيث تتعدد المنظمات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار في الدول ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن عقوبات العلاقات الدولية بين الدول تقوم على القانون الدولي الذي يجب احترامه، كما أن هناك توجهاً نحو التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية وهي ما تؤثر على عملية اتخاذ القرار داخل الدولة (Mintz & Derouen, 2010).
- (2) **الأزمة السياسية الدولية:** ويقصد بها التفاعل الناجم عن الصدام بين المصالح المختلفة للدول بما يعني أن الأزمة السياسية بمعطياتها المختلفة تؤثر بشكل كبير على فعالية القرار السياسي في الدولة وعلى آليات اتخاذ القرار في الدولة، وتكمن قدرة القيادة في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف (Palmer & Glenn & Regan, 2004).

وسيتم دراسة المساعدات الرسمية الأوروبية كأحد العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار السياسي في محاولة لمعرفة مدى تأثيرها وهل تمثل هذه المساعدات ضغطاً على صانع القرار، وإلى أي حد يمكن أن تعتبر هذه المساعدات المؤثر الأساسي في عملية صنع القرار في قطاعات تنموية محددة بالتطبيق على مساعدات التنمية الأوروبية الرسمية المقدمة لمصر وتأثيرها على عملية صياغة أو تعديل استراتيجيات التنمية في مصر.

وانطلاقاً من التساؤلات المطروحة، واعتماداً على الإطار المنهجي المذكور، فإن الدراسة

سوف تعالج الموضوع المبحوث من خلال التعرض لعدد من النقاط التحليلية، وهي:

- 1- مفهوم مساعدات التنمية الرسمية وأهدافها.
- 2- الإطار المؤسسي لمساعدات التنمية الأوروبية المقدمة لمصر.
- 3- أشكال مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية لمصر خلال الفترة من 2011-2016.
- 4- تأثير مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية على تطوير الاستراتيجيات الحكومية في الفترة من 2011-2016.
- 5- دور مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية في استحداث استراتيجيات حكومية جديدة.

6- خاتمة: نتائج ورؤية استشرافية.

أولاً: مفهوم مساعدات التنمية الرسمية وشبكة المفاهيم المرتبطة به

هناك عدداً من المفاهيم الأساسية التي يجب أن نستعرضها قبل التطرق لموضوع الدراسة، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم الاقتصاد السياسي، وكذا مفهوم مساعدات التنمية الرسمية.

مفهوم الاقتصاد السياسي

من المفاهيم الأساسية فيما يتعلق بمساعدات التنمية الرسمية، مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي، حيث عاد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال السبعينات من القرن العشرين وذلك للعديد من التبعات والنتائج الاقتصادية المترتبة في تلك الفترة منها انهيار نظام "بريتون وودز" الذي كان يضم القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي نفس الوقت فإن الانفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن قلل من الأسباب التي دفعت للتعاون الاقتصادي، ولقد تم استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي لأول مرة عام 1615 من قبل الكاتب الفرنسي "وكريستيان" حيث قصد بكلمة "السياسي" أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع ومهمة الاقتصاد كانت النصح للأمير في إدارة الأموال العامة بما يتفق و تأمين الرفاه المذكور، ومعظم العلاقات السياسية بين الدول هي بالأساس تأتي لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة أو فردية لكل دولة على بذاتها فعلى سبيل المثال قرار دولة معينة الدخول في حالة حرب أو سلم له حساباته الاقتصادية أولاً، وأيضاً قرارها بعقد شراكة مع دولة أخرى أو إقامة علاقة دبلوماسية هو الآخر يحمل في طياته حسابات اقتصادية (Frieden & Lake, 2000).

وقد حاولت المدارس الفكرية السياسية الكبرى بحث موضوع علم الاقتصاد السياسي بشكل دفع إلى تطويره حيث أكدت المدرسة الماركسية على أن المتحكّم في أدوات الانتاج وقوة عمل الأفراد في المجتمع يكون دائماً هو المسيطر على عملية اتخاذ القرارات المصيرية وتم ربط ذلك بالدعوة إلى الشيوعية والتحرر من سلطة الطبقات البرجوازية والرأسمالية، ثم دعت المدرسة الليبرالية الكنزنية إلى نظام اقتصادي مختلط تتدخل فيه الدولة في تحديد الاتجاهات الاقتصادية، وذلك بعد الأزمات التي أحدثها نظام السوق الحر الكلاسيكي في الاقتصاد العالمي (Rodrik, 1999).

مفهوم مساعدات التنمية الرسمية

تعتبر مساعدات التنمية الرسمية (ODA) إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول المتقدمة والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق مصالحها في مختلف دول العالم من خلال توفير الحاجات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة ومحاربة الفساد والحكم الرشيد، وتحقيق ما يسمى بالتنمية الإنسانية، وغيرها من الأهداف التي تعزز من المناخ الديمقراطي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حاولت الدول المانحة التي تقدم هذه المساعدات أن تزيد من مشاركة الدول المتلقية في عملية تحديد الاحتياجات التنموية التي تستهدفها هذه المساعدات بحيث تتحول العلاقة بين الأطراف من علاقة دولة أو جهة مانحة بدولة متلقية إلى علاقة شراكة بين هذه الأطراف لتحقيق التنمية بالتالي فإن مساعدات التنمية الرسمية التي يتم تقديمها للدول المتلقية تستهدف بالأساس تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي فهي تتعامل مع القطاعات الحكومية المسؤولة عن القرار السياسي الذي يتعلق بمجالات التنمية المختلفة (Rodrik, 1999).

ومن هنا فإن التساؤل المهم في هذا الإطار يتعلق بحجم التأثير الذي تتعرض له الجهات المانحة التي تقدم هذه المساعدات عندما تتعرض بشكل يومي لإطار عمل حكومي رسمي في الدول المتلقية، فهناك دول تحاول تبسيط الإجراءات والروتين وتقليل البيروقراطية للمساهمة في تنمية هذه المساعدات وزيادتها وهناك دول أخرى تتمسك بشروط عدة لقبول هذه المساعدات أو لقبول البدء في تنفيذ البرامج المنبثقة عنها خاصة البرامج التي تتعامل مع الإطار السياسي وعملية التنمية السياسية بشكل عام، على الجانب الآخر فإن الإشكالية المتعلقة بهذا الأمر تشمل كذلك مدى التأثير الذي يقع على الجهات الحكومية التي تتعامل مع هذه المساعدات، وهل يمتد التأثير ليشمل عملية صناعة القرار السياسي سواء في مضمونها أو في النتائج المترتبة عليها؟، وقد تم اقتراح فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7% من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية أول مرة عام 1969 في تقرير شركاء في التنمية Partners in Development الذي قاد فريق إعداده رئيس الوزراء الكندي الأسبق "لستر بيرسون"، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك عام 1970 فأصبح أحد أبعاد استراتيجية التنمية الدولية في ذلك العقد ويقصد بمساعدات التنمية الرسمية مجموع المنح والهبات المالية والفنية وعنصر المنحة الذي لا يقل عن 25% والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية (الدول والمنظمات الدولية) للدول النامية (علي، 2008).

وبصفة عامة، تقسم المساعدات الرسمية إلى قسمين هما:

(1) **المساعدات الثنائية Bilateral Assistance**: وهي المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة، ومنح ومساعدات مالية وفنية - إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة، بموجب اتفاقيات ثنائية، خاصة وأن الدول النامية قد لا يتاح لها الاقتراض وفقاً للشروط التجارية السائدة في أسواق المال العالمية، كما لا تشجع الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في بعض الدول النامية المؤسسات المالية الدولية على تقديم قروض تجارية لها، وما يعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية.

(2) **المساعدات متعددة الأطراف Multilateral Assistance**: تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنوك الإقليمية للتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المستلمة لهذه القروض. وبعكس المساعدات الثنائية التي يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية، ويزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة بالاعتبارات الإنسانية، وقد أدى إنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف إلى تنسيق الأنشطة المالية والفنية والاقتصادية من المصادر المتعددة، وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم الكبير بالإضافة إلى إمكانية قيام تلك المؤسسات بدور المقرض الأخير، ويمكن أن تكون المساعدات على شكل فني Technical عن طريق تقديم الأفراد المهرة لدعم الخبرات الوطنية، أو مساعدات رأسمالية Capital Assistance وتقوم على تزويد الدول النامية بالتمويل أو السلع للأغراض المختلفة (BLUNT& TURNER&) (HERTZ, 2011).

ومع ظهور قضية التنمية كإحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، برزت أهمية المساعدات الإنمائية الدولية وأصبحت تشكل محوراً رئيسياً في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويرجع الاهتمام العالمي بالتمويل الخارجي للتنمية وبصفة خاصة المساعدات الإنمائية إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي ولم يكن هذا الاهتمام البارز بهذا الموضوع في معزل عن التطورات في البيئة السياسية العالمية، وفيما يتعلق بأهداف مساعدات التنمية الرسمية،

تختلف دوافع المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية، فغالباً ما تطلب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو لأغراض إنسانية كحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية والحروب ومعالجة الأمراض، أما الدول المانحة فهي تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية والتي تقود إلى نتائج عكسية في غالب الأحيان وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تحول المسار إلى ضرورة أن تتجه المساعدات الإنمائية لتحقيق أهداف التنمية للألفية (علي، 2008).

وتستخدم الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الإنمائية ثلاث أساليب عند تخصيصها وهي:

- (1) **منح المساعدات بطريقة آلية Automatic Attribution:** ويتم هذا الأسلوب بناء على احتياجات الدولة المتلقية وقد شاع هذا الأسلوب في عقد السبعينات من القرن العشرين وهو لا يحقق بصورة دائمة الاستخدام الأمثل للمساعدات الإنمائية المقدمة.
- (2) **منح المساعدات بطريقة مشروطة Conditional Attribution:** ويستخدم هذا الأسلوب في ظل وجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة، وقد ساد استخدام هذا الأسلوب في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وذلك لعدم توفر دوافع جادة في الكثير من الأحيان لدى بعض الحكومات المتلقية ويوفر هذا النمط من المساعدات المجال للدول المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة.
- (3) **منح المساعدات بطريقة انتقائية Selective Attribution:** ويستخدم هذا الأسلوب بعد القيام بدراسات متكاملة لكيفية رفع كفاءة استخدام المساعدات، ويتسم هذا الأسلوب بصعوبة وضع أولويات وتقييم لمختلف سياسات التنمية للدول المستفيدة من المساعدات والتخلي جزئياً عن مبدأ الاحتياج والتركيز على مبدأ الجدارة عند تقديم الدعم (Official", 2017).
(*development assistance – definition and coverage*).

ثانياً: الإطار المؤسسي للمساعدات الأوروبية المقدمة لمصر

هنالك العديد من المؤسسات المسؤولة عن عملية إدارة المساعدات الأوروبية المقدمة لمصر من الجانبين سواء الجانب الأوروبي أو الجانب المصري، فعلى مستوى الجانب الأوروبي تعتبر المفوضية الأوروبية وما يمثلها من البعثة الرسمية الأوروبية في مصر هي المسؤولة عن المساعدات الرسمية الأوروبية لمصر، وتعتبر المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وتتكون

من هيئة من المفوضين، ويُعيّن المجلس الأوروبي رئيس المفوضية الأوروبية، ويقوم الرئيس بدوره بتعيين المفوضين الآخرين لولاية مدتها خمس سنوات، ويتعيّن أن تحظى كافة التعيينات بموافقة البرلمان الأوروبي، وتُقدّم المفوضية الأوروبية التشريعات وتتفّذها كما تضع الأهداف والأولويات لعمل الاتحاد الأوروبي وتدير وتتفّذ سياسات الاتحاد الأوروبي وموازنته، وتمثّل المفوضية الاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي في بعض مجالات السياسة لا سيّما التجارة والهجرة، ويُعد أحد أكثر المفوضين المعنيين بالقضايا المرتبطة ببلدان جنوب المتوسطّ هو المفوض المسؤول عن سياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسع والمدعوم من المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع إضافة إلى مفوض آخر مسؤول عن الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة مدعوم من مديرية الهجرة والشؤون الداخلية التي تتولّى مسؤولية التفاوض على الاتفاقات الثنائية من قبيل تلك التي تُعنى بإعادة قبول المهاجرين غير النظاميين، بالإضافة إلى ذلك تتولّى المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع بالمفوضية الأوروبية إدارة التمويل المقدّم إلى البلدان المشمولة بسياسة الجوار الأوروبي (About the European Commission, 2022).

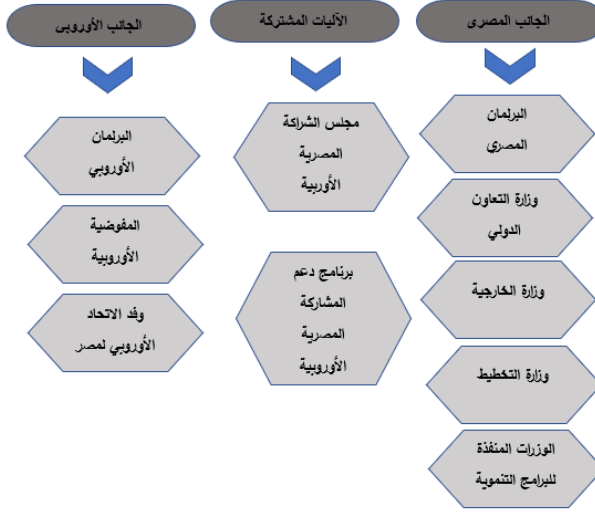
ويغطّي عمل وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، الذي افتتح رسمياً في عام 1978، كافة أوجه العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ومصر؛ حيث يلعب دوراً في تنفيذ ورصد أولويات الشراكة بين الجانبين، ويتفاعل الوفد مع الوزارات الحكومية، كما يتفاعل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويقدم تقارير إلى المفوضية الأوروبية في بروكسل بشأن مختلف التطورات في مصر، ويدير الوفد المشروعات التي تدخل في إطار مختلف برامج التعاون الإنمائي ذات الصلة بمصر، بينما يوفر الوفد معلومات عن الاتحاد الأوروبي وسياساته ومواقفه للأطراف المعنية من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك موقعه على شبكة الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي (وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، 2022).

وعلى مستوى الجانب المصري، تعتبر وزارة التعاون الدولي هي الوزارة المسؤولة عن إبرام اتفاقيات القروض والمنح مع شركاء مصر في التنمية لتمويل المشروعات التنموية في جمهورية مصر العربية، حيث إن الوزارة هي المنسق الوطني للقروض والمنح في مصر، وتستند الوزارة في المهام الموكلة إليها للقرار الجمهوري رقم 303 الصادر عام 2004، حيث يتمثل دورها في تنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، واقتراح معايير وضوابط الاقتراض

الخارجي والحصول على المنح الأجنبية، ومتابعة الجهات المحلية المقترضة في الاستخدام والسداد وكذا الجهات المستفيدة من المنح، وإدارة علاقات جمهورية مصر العربية مع المنظمات وهيئات ومؤسسات التعاون الاقتصادي والتمويل الدولي والإقليمي وضمان الاستمرار والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة وبما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتبر تحسين حياة المواطنين من خلال التنمية الاقتصادية، هو جوهر خطة عمل وزارة التعاون الدولي، على المستويين المحلي والدولي؛ وذلك من خلال بناء القدرات ومشاركة الخبراء مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين وتعزيز التعاون التعموي، مما يخلق روابط قوية مع شركاء التنمية، ويعزز التعاون متعدد الأطراف، وتعمل وزارة التعاون الدولي على تقوية العلاقات الاقتصادية مع شركاء التنمية من أجل تنفيذ أجندة التنمية الوطنية 2030، وتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة التي اجتمع العالم على تنفيذها بحول 2030، مما ينعكس إيجاباً على تحسين جودة حياة المواطنين، وبالإضافة إلى وزارة التعاون الدولي هناك تنسيق مع وزاراتي الخارجية والتخطيط على الجانب المصري، فوزارة الخارجية هي المسؤولة عن تنسيق التعاون سياسياً بما يضمن تكامل عملية التعاون مع شركاء التنمية، أما وزارة التخطيط فهي المسؤولة عن تحديد الأولويات الوطنية الخاصة بالتنمية والتي تتقاطع مع رؤية الدولة 2030 وبما يوفر لشركاء التنمية الفرصة لتمويل المشروعات التي تضعها مصر ضمن أولوياتها، وقد اتفقت مصر مع الجانب الأوروبي على شكل الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن تدعيم العلاقات الاقتصادية والتنموية بين الجانبين، حيث تم إنشاء مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر الذي يتم من خلالها الاتفاق على الأولويات التي سيتم تمويلها تنموياً (وزارة التعاون الدولي، 2022).

الشكل رقم (1)

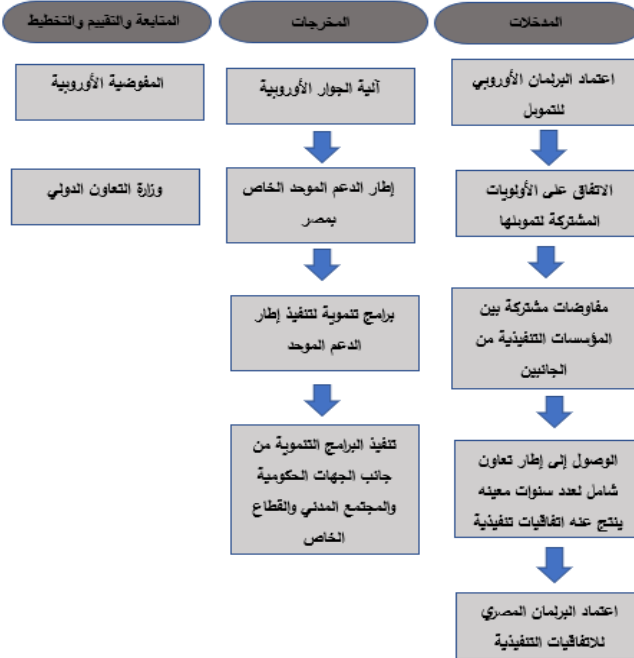
أهم الفاعلين في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمساعدات التنموية الأوروبية لمصر



المصدر: شكل من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة هيكل صنع القرار للمساعدات الأوروبية لمصر

الشكل رقم (2)

آليات عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمساعدات التنموية الأوروبية لمصر



المصدر: شكل من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة آليات صنع القرار للمساعدات الأوروبية لمصر

وبالنظر إلى المؤسسات المسؤولة عن عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمساعدات الأوروبية لمصر، نجد أن وزارة التعاون الدولي المصرية تلعب دوراً هاماً في الاتفاق على الأولويات الوطنية، لكنها في الوقت نفسه تحاول في أن تضع المساعدات الأوروبية لمصر في إطار واضح لدى الدولة، خاصةً المساعدات المقدمة لمنظمات المجتمع المدني، فالعديد من البرامج الأوروبية يتم تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية، وفي كثير من الأحيان يشترط الاتحاد الأوروبي في تنفيذ بعض برامجه وجود دور قوي لمنظمتا المجتمع المدني بما يضمن تأثير مجتمع أقوى، وعلى جانب آخر فإن ديناميكية العمل في وزارة التعاون الدولي تقوم على تقسيم الوزارة إلى إدارات معنية بكل مجموعة من المانحين، وقد خصصت الوزارة قطاع كامل لتخطيط التعاون مع الجانب الأوروبي وكذا متابعة وتقييم هذا التعاون من خلال التنسيق بين الجانب المصري والجانب الأوروبي.

وفي إطار آخر فإن هناك عدد من البرامج الأوروبية التي تتيح للجهات الحكومية أو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التقدم لها بشكل مباشر بدون التنسيق من خلال وزارة التعاون الدولي، وهو الأمر الذي يخلق شكل من أشكال البرامج التي لا يتم تنسيقها وفقاً للأولويات الوطنية للدولة، ومن جهة أخرى فإن هذه البرامج قد تخلق تحديات مرتبطة بالأمن القومي للدولة خاصةً لو تم تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني، وكذا قد تؤدي إلى تداخل في عملية البرامج التنموية والمنح القائمة مع البرامج التنموية التي تقوم بها الدولة، وفي هذا الإطار تحاول وزارة التعاون الدولي إيجاد شكل من أشكال إلزامية التنسيق والتعاون معها سواء مع الجانب الأوروبي أو الجهات المصرية المختلفة، والتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي فيما يتعلق بعمل منظمات المجتمع المدني.

ويمكن القول إن الإطار المؤسسي للمساعدات الأوروبية المقدمة لمصر قد يجعل هذه المساعدات تتوافق مع أولويات الدولة في التنمية، إلا أن هناك عدداً من الأبعاد الأخرى التي تقلل من عملية التوافق وخاصةً الدور التنسيقي لوزارة التعاون الدولي وعدم إلزاميتها في كثير من الأحوال للجهات الحكومية، وكذا للقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذا قيام الجهات المانحة بتخطي دور الوزارة في بعض الأوقات، كما أن عملية التنسيق بين الجهات المانحة لعدم تكرار نفس نوعية التمويل التنموي أو شكله أو مكانه الجغرافي من الأمور الهامة جداً، فيمكن أن يتم تمويل نفس المشروع في نفس المحافظة وربما نفس المستفيدين من جانب عدد مختلف من المانحين، لذا حاولت مصر التغلب

على ذلك الأمر من خلال إنشاء وزارة التعاون الدولي لما يسمى " منصة التعاون التنسيقي بين شركاء التنمية" من أجل تقليل عملية التكرار والتداخل في شكل المنح والمساعدات التنموية التي يتم تقديمها.

ثالثاً: تطور أشكال مساعدات التنمية الأوروبية لمصر

بالنظر لتاريخ المساعدات الأوروبية لمصر قبل عام 2011 نجد أنها بدأت خلال الفترة من 1977 إلى 1995 حيث وقعت مصر والاتحاد الأوروبي اتفاق إطار التعاون الذي بموجبه تم توقيع أربعة بروتوكولات للتعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي مثلت حزمة من القروض والمنح بقيمة إجمالية تبلغ مليار و463 مليون يورو (بلغت المنح 661 مليون يورو، وبلغت القروض المتاحة من بنك الاستثمار الأوروبي 802 مليون يورو)، وقد ساهمت البرامج الإنمائية التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة في تحديث البنية الأساسية المصرية، وبيان تلك البروتوكولات كالتالي:

جدول رقم (1)

التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي قبل عملية برشلونة 1995

البروتوكول	التاريخ	مدته	إجمالي المبلغ بالمليون يورو	منح	قروض	قروض ميسرة
الأول	77/1/17	77-82	170	63	93	14
الثاني	82/5/25	82-87	276	76	150	50
الثالث	87/10/26	87-92	449	189	249	-
الرابع	91/6/26	92-97	568	242	310	-
الإجمالي				570	802	64

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التعاون الدولي ومنذ عام 1995 بدأت المشاركة الأورومتوسطية بإعلان "مؤتمر برشلونة" للدول الأورومتوسطية في نوفمبر 1995 والذي يهدف إلى بناء علاقات دائمة وروابط قوية بين دول المتوسط مع التأكيد على التعاون بين دول الجنوب وبعضها البعض وتعزيز الحوار وتحقيق الرخاء الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية تمهيدا لإقامة منطقة التجارة الحرة في 2010، هذا وتعتبر MEDA (Mediterranean Development Assistance) هي آلية التمويل الأساسية لتحقيق أهداف المشاركة الأورومتوسطية لتمويل برامج تنموية في دول جنوب المتوسط سواء

على المستوى الثنائي أو الإقليمي (MEDA)، وقد قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات لمصر في هذا الإطار على النحو التالي:

1- برنامج MEDA I (1996-1999): في إطار هذا البرنامج حصلت مصر على منح بلغت 686 مليون يورو (بما يعادل 17% من إجمالي المبلغ المخصص لدول جنوب المتوسط 3.424 مليار يورو)، وقد ساعد برنامج MEDA في تمويل برامج منحيه تصاحب التحول الاقتصادي وعملية الإصلاح التي بدأتها مصر مع بداية التسعينات، وهدفت إلى رفع تنافسية الصناعة المصرية، وتخفيف الآثار السلبية الاجتماعية الناتجة عن الإصلاح الاقتصادي مع الاهتمام بمجالي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية.

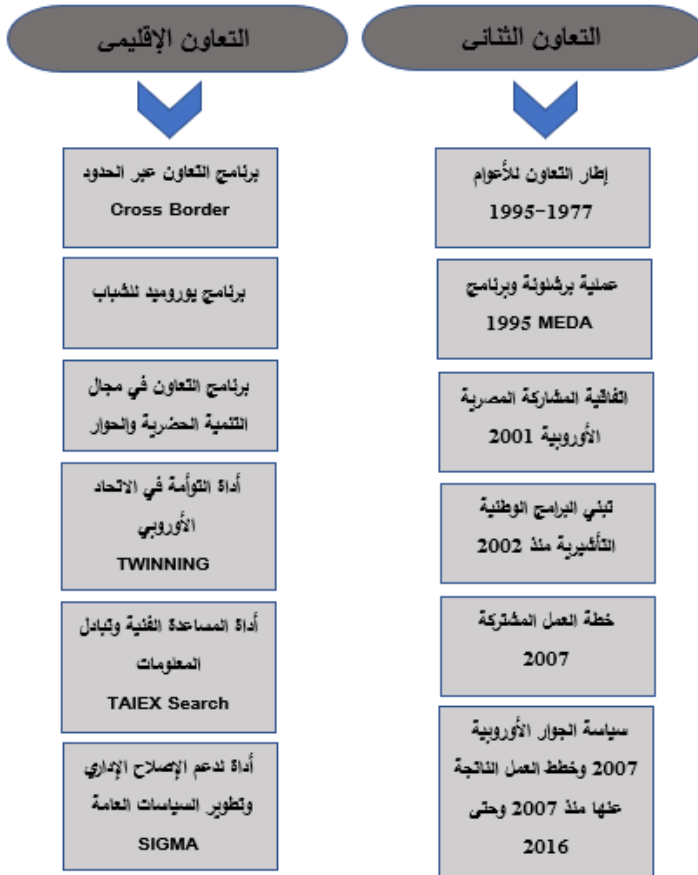
2- برنامج MEDA II (2000-2006): في إطار برنامج MEDA II حصلت مصر على منح بإجمالي 594 مليون يورو، حيث وقعت مصر أولى البرامج الوطنية التأشيرية، وهو البرنامج الوطني التأشيري للأعوام 2002-2004 والذي بموجبه تم تقديم منحة لمصر بمبلغ 351 مليون يورو، وقد ركز هذا البرنامج على دعم تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ودعم عملية التحول الاقتصادي واستمرار عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أتاح البرنامج دعماً لسعر الفائدة على قروض بنك الاستثمار الأوروبي للمشروعات البيئية، فضلاً عن تقديم دعم للقطاع المالي والمصرفي وتعزيز التجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني، هذا فضلاً عن توقيع البرنامج التأشيري للأعوام 2005-2006 بمبلغ 243 مليون يورو.

وقد تم توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في 25 يناير 2001 وفي عام 2004 دخلت الاتفاقية بأكملها حيز النفاذ، وفي إطار البرنامج التأشيري 2005-2006 أتاح الجانب الأوروبي آلية تمويل حديثة تعرف بالتوأمة المؤسسية وذلك لدعم تنفيذ اتفاقية المشاركة وتمثل هذه الآلية أداة لتحديث الأطر والهيكل الإدارية ورفع قدرات وكفاءة العاملين بها، وفي هذا الخصوص فقد تم توقيع عقود التوأمة المؤسسية في مجالات السياحة والنقل والاتصالات منذ مارس 2007، ثم أقر الاتحاد الأوروبي ما يعرف بسياسية الجوار الأوروبي والتي وتهدف إلى تعميق الاندماج السياسي والاقتصادي مع دول الجوار الأوروبي من خلال توفير فرص لها للمشاركة في أنشطة الاتحاد الأوروبي

المختلفة في النواحي السياسية، والأمنية والاقتصادية والثقافية، كما تضع السياسة إطارا مستقبليا لتعميق التعاون الإقليمي لتحقيق أهداف التكامل والاستقرار والرخاء، ولتحقيق هذه الأهداف يضع الجانب الأوروبي خطط عمل مع دول الجوار تتضمن حزمة من الإجراءات الإصلاحية التي تتوافق مع أولويات الدول واحتياجاتها، وبدأ الجانب المصري مفاوضاته غير الرسمية مع الجانب الأوروبي حول خطة العمل منذ عام 2004 وبدأت المفاوضات الرسمية في يونيو 2005 وتم تبني خطة العمل في 6 مارس 2007.

الشكل رقم (3)

أهم أشكال المساعدات الرسمية الأوروبية لمصر حتى عام 2016



المصدر: شكل من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة أشكال المساعدات الأوروبية لمصر

وتهدف خطة العمل المصرية الأوروبية إلى توسيع نطاق العلاقات الثنائية الحالية بين الجانبين لاسيما على الصعيد السياسي، كما تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعميق العلاقات التجارية من خلال تخفيض عوائق التجارة بين الجانبين وسهولة النفاذ إلى الأسواق المحلية بما في ذلك السلع الزراعية والخدمات، وفيما يتعلق بالاستثمار، تهتم الخطة بزيادة حجم الاستثمار الأوروبي المباشر لمصر والذي يسهم في زيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا مع تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية، كما تركز خطة العمل على زيادة حجم المساعدات المالية الموجهة لمصر من المنح والقروض على السواء، بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد بما يضمن استمرار التنمية الاقتصادية وتنفيذ أجندة الإصلاح المصرية التي تتفق وأولويات خطة العمل، من ناحية أخرى تهتم خطة العمل بتطوير الثروة البشرية وتحسين كفاءة التعليم العالي والتعليم الفني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وقد تنوعت مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية لمصر ما بين مساعدات تنمية على المستوى الثنائي، ومساعدات تنمية على المستوى الإقليمي والتعاون متعدد الأطراف، وفيما يتعلق بمساعدات التنمية الأوروبية على المستوى الثنائي فإنها انعكس في بعض الآليات للفترة من 2011 وحتى نهاية 2016 تحت ما يسمى "سياسة الجوار الأوروبية" والتي تهدف إلى تعميق الاندماج السياسي والاقتصادي مع دول الجوار الأوروبي من خلال توفير فرص للمشاركة في أنشطة الاتحاد الأوروبي المختلفة في النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وقد بلغ إجمالي مخصصات الميزانية للمساعدة الثنائية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مع مصر في إطار آلية الجوار الأوروبية للفترة بين عامي 2007-2013 أكثر من مليار يورو، وتحدد خطة العمل الاحتياجات المصرية بما يتفق مع أولويات الحكومة المصرية وخطط الإصلاح، وفي إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية - وهي الآلية المالية لسياسة الجوار الأوروبية - أتاح الاتحاد الأوروبي المساعدات لمصر في الفترة من 2007 وحتى 2016 كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

تطور المساعدات التنموية الأوروبية لمصر على المستوى الثنائي منذ 2007 وحتى 2016

عدد البرامج التنموية	إجمالي المبلغ	البرنامج الوطني
8	558 مليون يورو	البرنامج الوطني التأشيرى 2010-2007
10	449 مليون يورو	البرنامج الوطني التأشيرى 2013-2011
8	320 مليون يورو	إطار الدعم الموحد 2016-2014

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التعاون الدولي

ويتضح من الجدول السابق أن الاتحاد الأوروبي حاول أن يصيغ برامج المساعدات التنموية لمصر خلال الفترة من 2007 إلى 2010 اعتماداً على حجم التمويل الكبير دون التركيز بشكل أساسي على فكرة الأولويات أو الاحتياجات، إلا أن البرامج التمويلية اللاحقة ونتيجة للأحداث التي شهدتها مصر منذ عام 2011 قد حاولت أن تركز على أولويات تنموية تتفاعل مع المطالب المجتمعية، إلا أن حجم التمويل شهد انخفاضاً رقمياً لكن لا يعد انخفاضاً بالمقارنة بعدد السنوات التي تغطيها البرامج التمويلية التي بدأت منذ عام 2011، ويمكن تفصيل ما شملته هذه البرامج من خلال الآتي:

أ- البرنامج الوطني التأشيرى للأعوام 2010-2007: تم التوقيع على مذكرة التفاهم في 7 مارس 2008 وقد خصصت المفوضية الأوروبية بموجبها لمصر منحة بمبلغ 558 مليون يورو توجه لتنفيذ خطة الإصلاح المصرية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم توزيع هذه المخصصات وفقاً لثلاث أولويات، كانت الأولوية الأولى تتعلق بدعم الإصلاحات المصرية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة بمبلغ 40 مليون يورو (تمثل 7% من إجمالي ميزانية البرنامج)، والأولوية الثانية تتعلق بدعم قدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد المصري بمبلغ 220 مليون يورو (تمثل 40% من إجمالي ميزانية البرنامج)، ويتم تحقيق دعم قدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد المصري من خلال تنفيذ برنامج "دعم تنفيذ خطة العمل" هذا بالإضافة إلي تقديم تمويل لبعض البرامج القطاعية (مثل: النقل والاستثمار والمياه والبحث العلمي)، والأولوية الثالثة تتعلق بضمان تحقيق التنمية المستدامة بإجمالي 298 مليون يورو وهي تمثل 53% من إجمالي ميزانية البرنامج (حجازي، 2015).

ب- البرنامج الوطني التأشيري للأعوام 2011-2013: تم التوقيع على مذكرة التفاهم في 11 أكتوبر 2008 وخصصت المفوضية الأوروبية بموجبها لمصر منحة بمبلغ 449 مليون يورو توجه لتنفيذ خطة الإصلاح المصرية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتسق مع خطة عمل سياسة الجوار الأوروبي بين مصر والاتحاد الأوروبي، وقد تم توجيه هذه المخصصات لعدد من الأولويات، حيث ركزت الأولوية الأولى على دعم الإصلاحات المصرية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدارة العدالة بمبلغ 50 مليون يورو تمثل 11.1% من إجمالي ميزانية البرنامج، وتندرج تحت هذه الأولوية نفس الأربع برامج الأساسية المندرجة تحت نفس الأولوية في مذكرة التفاهم للأعوام 2007-2010، فيما ركزت الأولوية الثانية على دعم القدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد المصري بمبلغ 189 مليون يورو تمثل 42.2% من إجمالي ميزانية البرنامج، ويتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج لدعم إصلاحات قطاعات: التجارة، الطاقة، النقل، وركزت الأولوية الثالثة على ضمان استدامة العملية التنموية وإدارة أفضل للموارد البشرية والطبيعية بإجمالي 210 مليون يورو تمثل 46.7% من إجمالي البرنامج، وتندرج تحت هذا الإطار البرامج التالية (مع ملاحظة أن بعض هذه البرامج تشمل تمويل إضافي من عدد آخر من شركاء التنمية لكن سيتم التركيز على التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي):

1) برنامج دعم قطاع الطاقة بمبلغ 60 مليون يورو: حيث هدف هذا البرنامج إلى مساعدة مصر في وضع وتنفيذ برنامجها لإصلاحات الطاقة وكذلك تعزيزه تنفيذ شراكاتها الاستراتيجية في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي بغرض تحسين أمن الطاقة والتنمية المستدامة، وتتمثل الأهداف المحددة للبرنامج في تحسين سياسة الطاقة والإطار التنظيمي، وتحسين الشفافية المالية والأداء في قطاع الطاقة، وتعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز كفاءة الطاقة (حجازي، 2015).

2) برنامج تعزيز التجارة والسوق المحلي (20 مليون يورو): هدف البرنامج إلى مساعدة وزارة التجارة والصناعة في تنفيذ إصلاحات السياسات التجارية الرئيسية من أجل استدامة التنمية الاقتصادية وزيادة اندماج مصر في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وتتمثل الأهداف المحددة للبرنامج في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالتجارة والسوق المحلية وزيادة استفادة مصر

من سياسات واتفاقيات التجارة الدولية وتعزيز السياسة الصناعية، وتحسين البنية التحتية اللازمة لتحرير التجارة، وخاصة تجاه سوق الاتحاد الأوروبي (حسين، 2013).

(3) برنامج تطوير المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى (20 مليون يورو): الهدف العام من البرنامج هو تحسين الظروف المعيشية للسكان الفقراء الذين يقيمون في المناطق العشوائية المحرومة من خلال تقديم أفضل الخدمات عبر الإدارة العامة ومنظمات المجتمع المدني من أجل إرضاء احتياجات السكان وتحسين الظروف البيئية في هذه المناطق العشوائية، وتم تنفيذ المشروع في أربعة مناطق بالقاهرة والجيزة (*ENPI Annual program* , 2017) ("for Egypt).

(4) برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة (22 مليون يورو): هدف البرنامج لدعم جهود الحكومة المصرية لخلق فرص عمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية وتنمية القطاع الزراعي من خلال توسيع مخططات الائتمان القائمة للمزارعين وتقديم المساعدة الفنية لأصحاب المصلحة المشاركين في القطاع المصرفي وكذلك للمزارعين، وللشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة، كما هدف البرنامج إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية الزراعية بالإضافة إلى تطوير سلسلة القيمة وإحداث تحسينات في قطاعات زراعية مختارة، من خلال تقديم المساعدة الفنية لتعزيز سلسلة أو اثنتين من سلاسل القيمة من أجل زيادة الإنتاجية وتطوير القدرات التسويقية وبناء شراكات تعاقدية مع أصحاب المصلحة في الأعمال التجارية الزراعية (*ENPI Annual program for Egypt*, 2017).

(5) برنامج تحسين خدمات المياه والصرف الصحي - المرحلة الثانية (23 مليون يورو): هدف البرنامج إلى تحسين سبل العيش للسكان المحليين في أربع محافظات هي أسيوط والمنيا وقنا وسوهاج من خلال تطوير عمل الشركات التابعة للشركة القابضة لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي في هذه المحافظات، وفيما يتعلق بالأهداف المحددة للبرنامج تركزت في تحسين جودة المياه ومخرجاتها وكذلك خدمات الصرف الصحي عن طريق زيادة التغطية من 80% إلى 99% لخدمات إمدادات المياه ومن 12% إلى 40% لخدمات الصرف الصحي في الأربع محافظات، وتطوير قدرات الاستثمار والتخطيط والتوجيه والمراقبة في الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وتعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ والتشغيل

للشركات المحلية لإدارة المياه والصرف الصحي، ودعم التطبيق التدريجي لنظام التعريف الذي يضمن التغطية الكاملة من تكاليف التشغيل والصيانة (بما في ذلك الاستهلاك)، وتحسين الأداء الفني والمالي للمياه وشركات إدارة مياه الشرب والصرف الصحي في المحافظات الأربع المختارة.

(6) برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني - المرحلة الثانية (50 مليون يورو):

فالههدف العام للبرنامج هو تطوير هيكل وأداء التعليم الفني والتدريب المهني وتحسين نظام تقديم التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، وزيادة قابلية الشباب للتوظيف ورفع قدراتهم التنافسية، وفيما يتعلق بالأهداف المحددة للبرنامج فهي إدارة نظام التعليم الفني والتدريب المهني بشكل متسق من خلال القيادة والمشاركة والشفافية، وتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني ليتواءم مع احتياجات سوق العمل بدايةً من المشاريع التجريبية التي تركز على قطاعات اقتصادية رئيسية مختارة مع التركيز بشكل خاص على قطاع السياحة (ENPI , 2017) "Annual program for Egypt".

(7) مشروع استثمار العمالة الطارئ في مصر (70 مليون يورو): فالههدف العام للمشروع هو

المساهمة في الحد من الفقر من خلال الأنشطة التي تدعم خلق فرص العمل وتوليد الدخل للفقراء، مما يساهم في تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي، أما الأهداف المحددة فهي خلق فرص عمل قصيرة الأجل للعاطلين عن العمل بين العمال غير المهرة ونصف المهرة في مواقع مختارة في مصر من خلال بناء أو صيانة البنية التحتية على مستوى المجتمع، والمساهمة في إنشاء وصيانة البنية التحتية وتوفير الأصول والخدمات المجتمعية وصولاً أفضل إلى البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات للسكان المستهدفين في المناطق الفقيرة.

(8) برنامج التنمية الريفية المشترك للاتحاد الأوروبي في إطار ENPARD (36 مليون يورو): فالههدف العام للبرنامج هو تحسين نوعية حياة الناس الذين يعيشون في ريف

محافظات مطروح والمنيا والفيوم مع التركيز على الإدارة المستدامة للموارد الإقليمية، وهناك هدفان محددان للبرنامج وهما زيادة الإنتاج الزراعي المستدام من خلال إدارة الموارد المائية

أكثر فعالية وتبني الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)، وتحسين سبل المعيشة الريفية والاستخدام الأمثل للموارد المحلية. ("ENPI Annual program for Egypt", 2017).
9) البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة (20 مليون يورو): فالهدف العام للبرنامج هو تقديم مساهمة كبيرة في الحماية المستدامة للبيئة وحماية الموارد الطبيعية وتقليل المخاطر الصحية على سكان مصر، والهدف المحدد من البرنامج هو دعم إنشاء وتنفيذ سياسات وتشريعات وترتيبات مؤسسية فعالة من أجل إدارة النفايات على المستوى المحلي في مصر، إلى جانب تطوير البنية التحتية في مناطق المشروع ("ENPI Annual program ", 2017) *for Egypt*.

10) برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم المجتمع المدني في مصر (90 مليون يورو): فالهدف العام من البرنامج هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر فقراً من السكان، وسيركز الإجراء بشكل خاص على عمالة الأطفال، وعلى وصول الفتيات إلى التعليم في المجتمعات المهمشة الموجودة في المناطق الريفية في صعيد مصر وفي المناطق العشوائية في منطقة القاهرة الكبرى، وكذلك دعم المنظمات غير الحكومية في أنشطة حقوق الإنسان خاصة بالنسبة لحقوق المرأة والطفل.

ج- إطار الدعم الموحد للفترة من 2014 -2016: اعتمدت المفوضية الإطار الاستراتيجي الوحيد لصالح مصر ل الفترة 2014-2015، وخصص الاتحاد الأوروبي منح بمبلغ إجمالي قدره 320 مليون يورو، وفقاً لعدد من الأولويات هي الحوكمة والشفافية وبيئة الأعمال (بما في ذلك الدعم التكميلي لصالح المجتمع المدني واتفاقيات الاتحاد الأوروبي)، والتخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والحماية الاجتماعية، وجودة الحياة والبيئة، ويندرج تحت هذا الإطار البرامج التالية:

1) برنامج تعزيز إتاحة الفرص التعليمية ومكافحة عمالة الأطفال (30 مليون يورو): فالهدف العام للمشروع هو تعزيز إتاحة الوصول إلى التعليم لمعظم الفئات خاصة فئات الأطفال المستبعدة اجتماعياً من الوصول للتعليم، وقد تم صياغة البرنامج من خلال ثلاث مكونات هي توسيع نطاق نموذج المدارس المجتمعية وتحسين وصول الأطفال خارج المدرسة إلى التعليم الابتدائي، ودعم دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم النظامي، ودعم الحكومة في

تفعيل قانون الطفل وأحكام الدستور المتعلقة بحماية الأطفال (*EU Projects*, 2020) ("with Egypt").

(2) برنامج حقوق المواطن (10 مليون يورو): فالهدف العام للبرنامج هو المساهمة في توفير الحقوق للمواطنين المصريين على النحو المنصوص عليه في دستور 2014، أما المكونات الأساسية للبرنامج فكانت دعم المجلس القومي لحقوق الإنسان، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتعزيز قدرات المرأة في المجتمع المصري.

(3) برنامج تعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر (15 مليون يورو): فالهدف العام للبرنامج هو تعزيز الانتعاش الاقتصادي في مصر من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستفادة من تراثها الثقافي، أما الأهداف المحددة تتمثل في تسهيل تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الإمكانيات العالية لتحقيق النمو والمساهمة في خلق فرص عمل لائقة، وحماية وتعزيز التراث الثقافي ليصبح محرك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

(4) تطوير البنى التحتية للمناطق العشوائية (26 مليون يورو): فالهدف العام هو المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في المناطق غير الرسمية في القاهرة الكبرى من خلال تعزيز تقديم الخدمات الأساسية، والهدف المحدد هو ترقية البنية التحتية الأساسية في المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى (*ENPI Annual program for Egypt*, 2017).

(5) برنامج تعزيز الإصلاحات في قطاعات الطاقة المتجددة والمياه (8 مليون يورو): فالهدف العام للبرنامج هو دعم عملية الإصلاح الجارية في قطاعين رئيسيين من الاقتصاد المصري، وهما المياه والطاقة المتجددة، والهدف المحدد هو المساهمة في تحسين إدارة واستخدام هذه الموارد من خلال تحسين الكفاءات التشغيلية لأصحاب المصلحة المعنيين والمستفيدين.

(6) برنامج النهوض بحقوق المرأة في مصر (10 مليون يورو): فالهدف العام للمشروع هو المساهمة في تحسين وضع المرأة في مصر من خلال النهوض بحقوق المرأة، والهدف المحدد للمشروع هو دعم جهود الحكومة لتحقيق ذلك من خلال التخلي عن ختان الإناث وتعزيز وصول المرأة إلى العدالة وإنفاذ القانون.

7) برنامج دعم قطاع الري (40 مليون يورو): فالهدف العام لهذا المشروع هو دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية في مصر من خلال توليد وتعزيز النشاط الاقتصادي المستدام، والهدف المحدد هو زيادة إنتاجية المحاصيل من خلال توفير بنية تحتية مناسبة للصرف والري في مصر، وتعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة لإعادة تأهيل وتوسيع شبكات الصرف الصحي.

8) برنامج مرفق الاتحاد الأوروبي للنمو الشامل وخلق فرص العمل (10 مليون يورو): فالهدف العام هو المساهمة في استقرار مصر عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وبالتالي تحسين الآفاق المستقبلية من مواطنيها، والهدف المحدد هو تسهيل الاقتصاد الشامل وتحقيق النمو وخلق فرص العمل (*ENPI Annual program for Egypt*, 2017).

أما فيما يتعلق بمساعدات التنمية الأوروبية على المستوى الإقليمي، فبالإضافة إلى التعاون الثنائي، استفادت مصر من برامج التعاون الإقليمي وعلى مستوى الجوار في قطاعات البيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتغير المناخ وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك التسهيلات لتوفير الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرة والشركات الناشئة، ودعم المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، ودعم التعاون الأمني في مجالات مثل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والهجرة والتعاون الإقليمي، ومن أهم مظاهر وآليات التعاون الإقليمي البرامج الآتية:

أ- برنامج التعاون عبر الحدود **Cross Border Cooperation**: ويعد التعاون متعدد الأطراف عبر الحدود "برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط" جزءاً من سياسة الجوار الأوروبية الجديدة وأداة التمويل الخاصة بها (ENPI) للفترة 2007-2013، ويشمل مناطق الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة الواقعة على طول شواطئ البحر الأبيض المتوسط، البحر الأبيض المتوسط، ويتم ضمان إدارة البرنامج من خلال الهياكل المشتركة، وهي: لجنة المراقبة المشتركة، ولجنة اختيار المشاريع، وهيئة الإدارة المشتركة، والأمانة الفنية المشتركة (*ENPI*, 2017). (*Annual program for Egypt*).

وتتضمن أولويات التعاون ضمن البرنامج ترويج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأقاليم وتشجيع الاستقرار البيئي على مستوى حوض المتوسط وترويج الظروف والأنماط الأفضل لضمان حرية انتقال الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال، وتشجيع الحوار الثقافي والحكم المحلي، وتشجيع

الشراكة بين محافظات ومناطق مصرية ونظيرتها في دول أوروبية وأورومتوسطية (مع وجود إسرائيل)، أما المحافظات المشاركة من مصر: مرسى مطروح والاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط والشرقية والاسماعيلية وبورسعيد وشمال سيناء.

ويقوم البرنامج على دعم التنمية المستدامة والمساعدة على تقليل الفوارق في مستوى المعيشة على شاطئ البحر المتوسط أخذاً في الاعتبار أن العديد من دول الجوار من الدول النامية، هذا بالإضافة إلى مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناتجة عن توسع الاتحاد الأوروبي. ويتم من خلال هذا المكون تمويل برامج مشتركة تجمع أقاليم أو مناطق حدودية مختارة بدول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار التي تشترك في حدود برية أو بحرية، ويهدف البرنامج إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وحماية البيئة، وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق نوع من التوازن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين الجانب الأوروبي والدول الشريكة، هذا إلى جانب تعزيز التواصل الثقافي وحوار الحضارات ودعم الأهداف المشتركة مع مراعاة الخصوصية الثقافية، والحضارية، وبالتالي العادات والتقاليد، كما يهتم البرنامج بفتح آفاق جديدة ومبتكرة لتعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الدول الأورومتوسطية من خلال توثيق الروابط بين أقاليمها الساحلية في مجالات عدة، والتأكيد على مبدأ الإرادة المشتركة في العمل سوياً وتبادل الخبرات من أجل تحقيق مصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة انطلاقاً من مبدأ الملكية المشتركة والمشاركة من أجل تعظيم الإمكانات التي تتمتع بها المنطقة والتعامل مع ما تواجهه من تحديات.

وخصصت المفوضية الأوروبية للبرنامج مبلغ يصل إلى 182 مليون يورو للفترة من 2007-2013. تمول المفوضية الأوروبية 90% من قيمة كل المشروع علي أن تتحمل الدول المشاركة في المشروع الواحد نسبة الـ 10% الباقية، وقد اشتركت مصر في هذا البرنامج اقتناعاً منها بما يمثله من نموذج فريد للتعاون بين مختلف الأقاليم والمحافظات على جانبي المتوسط وكذا إيماناً منها بحورية البعد المتوسطي بالنسبة لها، هذا بالإضافة إلي الأسس والمبادئ التي قام عليها البرنامج وهي: الملكية المشتركة، المنفعة المشتركة، الإدارة المشتركة، التمويل المشترك، وقد اشتركت مصر مع دول اخري في اطار هذا البرنامج في 9 مشروعات نمطية بالإضافة إلي 12 مشروع استراتيجي.

ب- برنامج يوروميد للشباب من 2010 إلى 2016: وهو برنامج دعم مشاركة الشباب في المنطقة الأوروبية متوسطة في نمو المجتمع والديمقراطية وتشجيع الحوار والتفاهم في دول الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس، من خلال دعم مشاريع تبادل الشباب، والخدمة التطوعية، والتدريب، وتشجيع السلوك الإيجابي إزاء مكافحة الصور النمطية والأحكام المسبقة وزيادة الوعي على أهمية التنوع الثقافي والقيم المشتركة.

ج- برنامج التعاون في مجال التنمية الحضرية والحوار 2009-2013: وقد هدف البرنامج إلى مساعدة الحكومات المحلية في منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في جهود معالجة مستدامة لمشاكل التنمية الحضرية، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية ونظيراتها في دول الاتحاد الأوروبي، من خلال تشجيع مفهوم التنمية الحضرية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وإيجاد شراكات مستدامة بين السلطات المحلية في دول الاتحاد الأوروبي ودول الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وفيما بين دول الجوار الشريكة في الجنوب والشرق (التعاون بين المناطق)، وتعزيز قدرات السلطات المحلية والتنسيق بين الحكومات على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتحديد مشاريع التنمية الحضرية المستدامة من جانب السلطات المحلية في دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

د- أداة التوأمة في الاتحاد الأوروبي TWINNING: دخلت الإدارة المصرية في شراكة مع الإدارة الأوروبية للتعليم وبناء القدرات من خلال تبادل أفضل ممارسات الاتحاد الأوروبي، وقد استفادت مصر من ثماني مشروعات توأمة في الفترة من 2014-2020 في قطاعات الزراعة والثروة السمكية والتمويل والسوق الداخلي والمعايير الاقتصادية والتوحيد والاعتماد، والتجارة والصناعة والنقل، والتوأمة TWINNING هي أداة من أدوات الاتحاد الأوروبي للتعاون المؤسسي بين الإدارات العامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المستفيدة أو الشريكة، وتجمع مشاريع التوأمة خبرات القطاع العام من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المستفيدة بهدف تحقيق نتائج تشغيلية إلزامية ملموسة من خلال أنشطة النظراء (Twinning, 2020).

هـ- استفادت مصر من TAIEX Search، (أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات) التي دعمت إصلاحات الإدارة العامة في 104 حدث في الفترة من 2015-2020.

و- استفادت مصر كذلك من برنامج SIGMA وهي أداة لدعم الإصلاح الإداري وتطوير السياسات العامة والأطر واللوائح، وقد دعمت هذه الآلية برنامج الإصلاح التنظيمي والتنمية المصري (إرادة)، حيث تم من خلالها تطوير دليل الإجراءات الإدارية الجيدة لمصر ("Egypt and SIGMA", 2020).

ز- تشارك مصر في برنامج Erasmus الذي يدعم تحديث قطاع التعليم العالي ويعزز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي، وقد سافر حوالي 3900 طالب وأستاذ وموظف جامعي مصري إلى أوروبا بينما سافر 1968 من نظرائهم الأوروبيين إلى مصر بين عامي 2015 و2020 ("Erasmus+ for higher education in Egypt", 2019).

ح- شاركت مصر في برنامج Horizon 2020 2014-2020 من خلال 40 مشروعاً تشمل 44 كياناً مصرياً وتغطي العديد من المجالات البحثية بما في ذلك الغذاء والزراعة والمياه والبيئة والصحة والفضاء والبنية التحتية البحثية.

ويمكن القول إن البرامج التنموية التي تم تقديمها لمصر في البرامج الوطنية سابقة الذكر ركزت بالأساس على قطاعات اقتصادية تتناسب مع الاهتمامات الأوروبية للاستثمار في مصر بالإضافة لدورها التنموي، حيث يركز الاتحاد الأوروبي بالأساس على قطاع الطاقة وقطاع الزراعة وقطاع التجارة، كما أن الاتحاد الأوروبي قد ركز على عدد من البرامج الخاصة بدعم الموازنة والتي تخلق نوعاً من الشروط التي يجب تحقيقها من أجل أن يتم إتاحة التمويل للجانب المصري، وهو أمر زاد في الفترة من 2014-2015 في ظل توجه مصر وقتها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي وحاجة ذلك لتحقيق مصر لعدد من الشروط النقدية والمالية والتي على رأسها وجود شراكة مع الجهات المالية والاقتصادية الكبيرة والتي من ضمنها الاتحاد الأوروبي.

ويعتمد الاتحاد الأوروبي على التعاون مع الجانب المصري لحماية بعض مصالحه الرئيسية حيث تلعب مصر دوراً في مكافحة الهجرة غير المنظمة في البحر المتوسط وهو أمر تؤكد به قوة في تعاملاتها مع شركائها الأوروبيين، كما أن مصر لها تأثير على استقرار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهي لاعب رئيسي في الصراع الليبي ولديها بعض القدرة على الجمع بين الفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى أن مصر شريك أممي موثوق في مكافحة الإرهاب إلى جانب المصالح الاقتصادية والتعاون في مجال الطاقة في ظل حاجة أوروبا لتنوع مصادر الطاقة الخاصة بها.

وبالإضافة إلى المساعدات التنموية القائمة على المنح، صاغ الاتحاد الأوروبي عدد من الآليات التي يمكن لمصر من خلالها الحصول على قروض تنموية، وهي القروض الميسرة التي يتم الحصول عليها بنسب فائدة منخفضة وفترات سداد طويلة، حيث تم ذلك من خلال بنك الاستثمار الأوروبي الذي قدم لمصر مساعدات مالية وفنية من خلال 4 بروتوكولات مالية وفنية اعتباراً من عام 1977 حتى عام 1995، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد أتاح مبالغ في إطار برنامج سياسة الجوار الأوروبي المتوسطي بلغت حوالي مليار و290 مليون يورو لبعض المشروعات في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بجانب القطاع الخاص.

وفي اجتماع برشلونة عام 2002 لدول المتوسط الشريكة ودول الاتحاد الأوروبي أنشئ مرفق جديد ببنك الاستثمار الأوروبي وهو المرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والمشاركة، ويعتبر هذا المرفق خطوه جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة ويهدف إلى تطوير الاستثمار في القطاع الخاص، وتدعيم التعاون للمشروعات الإقليمية والاستثمار في المجال الاجتماعي مثل الصحة، التعليم والبيئة، ومساعدة الدول المتوسطية الشريكة في التطوير الاقتصادي، وإتاحة طرق مختلفة لتمويل المشروعات الاستثمارية والمساهمة في مخاطر رأس المال وتقييم المساعدات الفنية.

وقد تم افتتاح أول مكتب إقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي خارج نطاق الاتحاد الأوروبي بالقاهرة في 1 أكتوبر 2003 ويهدف إنشاء المكتب الإقليمي للبنك تسهيل نشاط مرفق الاستثمار والمشاركة كما يهدف هذا المكتب إلى تيسير المتابعة الميدانية للمشروعات التي سيقوم المرفق بتمويلها، و كان لإنشاء البنك مردود إيجابي في مجال دعم العلاقات الاقتصادية المصرية - الأوروبية، والمصرية - المتوسطية حيث إن البنك قد أصبح بمثابة المحفز لأنشطة البنك في شمال وجنوب المتوسط بالإضافة إلى أفريقيا والمنطقة العربية مع المفوضية الأوروبية.

رابعاً: دور المساعدات الأوروبية في تطوير وتعديل استراتيجيات التنمية المصرية

كان لبرامج التنمية الأوروبية خلال الفترة محل الدراسة تأثير كبير على تعديل عدداً من الاستراتيجيات الحكومية من خلال الأثر المباشر لهذه البرامج في تطوير القطاع محل العمل، ودفع

الوزارات المصرية لتبني تعديلات في استراتيجياتها من أجل أن تتواءم مع المحددات الأساسية لبرامج المساعدات الأوروبية المختلفة، وفي بعض الأوقات كان يتم ذلك من خلال ما يعرف بالمشروطيات وهي الشروط التي يتم وضعها ضمن البرامج الأوروبية من أجل صرف المبالغ المحددة لهذه البرامج، وقد زادت فكرة المشروطيات في برامج دعم الموازنة، والتي كانت تطلب عدد من الشروط لتطوير قطاعات الموازنة الرئيسية من أجل صرف مبالغ المنح المتفق عليها.

وبالنظر لأهم الاستراتيجيات التي تم تعديلها يأتي على رأسها استراتيجية قطاع التعليم الفني والتي تم تطويرها من خلال برنامج تطوير التعليم الفني والتدريب المهني المرحلة الثانية، حيث تم تحديث وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني، وقد تبنت الدولة منذ عام 2014 تطوير إستراتيجية إصلاح وتطوير التعليم الفني لفتح آفاق جديدة في سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية، وذلك في ظل الخطة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية، وقد قامت وزارة التربية والتعليم بعقد مباحثات مكثفة مع عدد من الشركات الأوروبية حول إنشاء مدارس فنية متقدمة في مجالات التعليم الفني، على أن تتم الدراسة فيها من خلال منهجية STEM، لإتقان المهارات المرتبطة بالتكنولوجيات المتطورة. وقد تم بناء تطوير استراتيجية التعليم الفني على عدد من المحاور من أهمها إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة، واعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات، والتواصل مع أرباب الأعمال لتطوير المناهج الدراسية، وتغيير الصورة النمطية عن التعليم الفني عبر إجراء تحسين حقيقي على الخدمة التعليمية المقدمة، وتحسين مهارات المعلمين، ومشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني والعمل على زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية إلى 20% عام 2030، وزيادة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم لـ 80% عام 2030، وزيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية لـ 20% عام 2030 ("TVET Egypt AREAS OF INTERVENTION", 2022).

ويمكن القول إن برنامج دعم التعليم الفني والتأهيل المهني الممول من الاتحاد الأوروبي قد ساهم في تطوير وتعديل عدد من محاور الاستراتيجية الحكومية الخاصة بعملية تطوير قطاع التعليم الفني، خاصةً الجزء المتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص وفتح الفرصة لإقامة شراكات بناءة مع عدد من رجال الأعمال للاستفادة من قطاع التعليم الفني في دعم الصناعة المصرية، وقد ساهمت الاستراتيجية الجديدة في تقدم مصر 45 مركزاً في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني لعام 2021،

حيث تقدمت مصر من المركز الـ113 في عام 2013 بمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني إلى المركز الـ68 في عام 2021، وكان البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي هو المحرك الأساسي للنقاشات التي تم عقدها خلال المرحلة الماضية حول عملية التأهيل المهني في مصر وإنشاء مراكز متخصصة في ذلك الأمر، فيما وصل عدد الطلاب في التعليم الفني إلى 59% من عدد الطلاب المقبلين على التعليم على مستوى الجمهورية، في ضوء وجود مجموعة من المدارس الفنية بالشراكة مع شركاء التنمية في ألمانيا وإيطاليا وفنلندا.

وقد أثر برنامج دعم التعليم الفني والتأهيل الفني كذلك على فكرة الدمج بين قطاع التعليم الفني ومختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى وتطوير المهارات الفنية والتقنية تساعد على زيادة فرص التوظيف وتحسين ظروف المعيشة، والدليل على ذلك إقامة عدداً من المبادرات والأنشطة التي تخدم عملية تأهيل الطلاب لدعم القطاعات الإنتاجية، ومنها مبادرة شيف المستقبل في قطاع السياحة والتي هدفت إلى تعزيز وتطوير مهارات الشباب في مجال الطهي؛ حيث ستساعدهم المهارات المكتسبة من المسابقة على إيجاد وظائف لائقة في قطاع السياحة أو بدء مشاريعهم الخاصة بما يضمن قدر كبير من التنافسية والابتكار.

كما أثر برنامج دعم قطاع المياه المقدم - ضمن نطاق البرنامج الوطني التأشيري 2011-2013 والمستمر كذلك خلال إطار الدعم الموحد 2014-2016- على تطوير استراتيجيات قطاع المياه في مصر من خلال إطلاق أسبوع القاهرة للمياه، وهي أداة سنوية يتم من خلالها تعديل الاستراتيجيات الخاصة بقطاع المياه، ويعتبر أسبوع القاهرة للمياه أكبر حدث متعلق بالمياه في مصر، ويتم تنظيمه سنويًا من قبل وزارة الموارد المائية والري مصر بالتعاون مع شركاء محليين وإقليميين ودوليين، ويهدف إلى تعزيز الوعي بالمياه وتعزيز الأساليب المبتكرة لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالمياه، والحفاظ على التحديات حول الحركات العالمية لمواجهة تحديات المياه وتحديد الأدوات والتقنيات الحديثة لإدارة الموارد المائية، وقد تم إطلاقه ليكون منصة لتبادل الخبرات وتطوير الحلول المناسبة وصياغة التوصيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، حيث استضاف اجتماعات رسمية رفيعة المستوى وأنشطة مهمة وجلسات عامة وتقنية (Cairo Water Week). ("Week

ويمكن القول إن قطاع المياه من القطاعات الحيوية للدولة المصرية، خاصةً في ظل التحديات التي تواجه مصر على مستوى الأمن المائي والتهديد المتزايد المرتبط بإنشاء سد النهضة الأثيوبي، لذا كان لأسبوع القاهرة للمياه أثر كبير على تطوير السياسات الحكومية في قطاع المياه والإجراءات التي يتم اتخاذها لمواجهة ندرة المياه في المناطق التي تتعرض للجفاف وخصوصاً إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد ظهر الاهتمام الكبير للدولة المصرية بأسبوع القاهرة للمياه من خلال حضور الرئيس عبد الفتاح السيسي للفاعلية الأخيرة لأسبوع القاهرة للمياه في عام 2022 وتأكيد على أن مصر استفادت من الحوار الدائر في أسبوع القاهرة للمياه في تطوير سياستها المائية، حيث تم تطوير "الاستراتيجية الوطنية لإدارة الموارد المائية" التي تهدف لتوفير مياه الشرب وتحسين نوعيتها وترشيد الموارد المائية وتنميتها بكافة الوسائل الممكنة .

خامساً: دور المساعدات الأوروبية في إطلاق استراتيجيات حكومية جديدة

تم تدشين العديد من الاستراتيجيات الجديدة نتيجة لبرامج التنمية الأوروبية، ففيما يتعلق بقطاع الطاقة مؤل الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية المصرية للطاقة المستدامة 2035 التي تتضمن سيناريوهات مختلفة لنماذج الطاقة حتى عام 2035، بالإضافة إلى خطة عمل متوسطة الأجل لقطاع الطاقة، وقد وافق المجلس الأعلى للطاقة على كلا الوثيقتين في أكتوبر 2016، واثنتي من عدد كبير من برامج المساعدة الفنية مثل دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الطاقة المصري أو الدعم المستمر مثل المساعدة الفنية الممولة من الاتحاد الأوروبي لدعم الاستدامة الفنية والمالية للطاقت المتجددة وكفاءة الطاقة في مصر، ويدعم الاتحاد الأوروبي تطوير سيناريوهات جديدة للطاقت المتجددة في إطار المساعدة الفنية الجارية، كما تدعم هذه المساعدات عمل وحدة كفاءة الطاقة المنشأة حديثاً في وزارة البترول والثروة المعدنية، فيما قدم الاتحاد الأوروبي المساعدة الفنية لتحويل قطاع النفط والغاز إلى قطاع رقمي، وتعديل اتفاقيات امتياز المنبع، كما أنه يوفر حالياً المساعدة الفنية لدعم إنشاء مركز للغاز في مصر من خلال ميناء أنتويرب ("استراتيجيات قطاع الطاقة المصرية"، 2020) .

وقد تم تعزيز استراتيجية الطاقة الوطنية حتى عام 2035 من خلال الأهداف التالية:

- (1) الاستدامة طويلة الأمد لنظام الطاقة: مؤسسات القطاع أن تكون مستقلة ماليا وذاتية الدعم من خلال المنافسة والكفاءة.
 - (2) أمن الطاقة عند العرض: لتلبية المتطلبات المتزايدة على الطاقة ينبغي تشكيل سلسلة عرض مرنة ولتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لمصر مما سيرشد من استيراد الطاقة.
- ولقد تم دعم الاستراتيجية عن طريق نموذج الطاقة المصري الوطني والذي يطلق عليه TIMES-EGYPT والذي صممه مستشارون أوروبيون والذي يمثل أداة غنية بالتكنولوجيا ويقودها الطلب لاستكشاف تطور خطة الطاقة المصرية بالكامل على مدى عشرين عاما، ولقد وفر النموذج مجموعة من التصورات المختلفة للطاقة في البلاد، آخذاً في الاعتبار توليد طاقة نووية بالمستقبل، واستكشافات حقول الغاز الحديثة، وخطط الطاقة المتجددة بالإضافة إلى إمكانيات كفاءة الطاقة (استراتيجيات قطاع الطاقة المصرية"، 2020).

ويحرص الاتحاد الأوروبي على دعم رؤية مصر في أن تصبح مركزاً إقليمياً للغاز وأن تستخدم مرافق الغاز الطبيعي المسال المصرية في إدكو ودمياط لتصدير الغاز وتسهيل التعاون الإقليمي مع الدول الأخرى شرق المتوسط، وعمل الاتحاد الأوروبي لأكثر من 10 سنوات مع وزارة الكهرباء لوضع اللوائح والقوانين، فعلى سبيل المثال مؤل الاتحاد الأوروبي برنامجاً لمدة عامين للمواءمة بين السلطات التنظيمية في اليونان وإيطاليا مع هيئة تنظيم الكهرباء المصرية لدراسة الجوانب المختلفة وبعض القضايا مثل افتتاح سوق الكهرباء، كما أنشأ الاتحاد الأوروبي لأول مرة هيئة تنظيم للغاز ككيان جديد ضمن الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية.

ويمكن القول إن الدعم الأوروبي لمصر في قطاع الطاقة ينعكس بشكل إيجابي على الطرفين، ففي الوقت الذي يحتاج فيه الاتحاد الأوروبي للغاز ولمصادر الطاقة المختلفة من أجل تنويع أماكن حصوله على هذه المصادر وتحقيق الاستقلالية في قطاع الطاقة الأوروبي بعيداً عن القيود الروسية التي جعلت قطاع الطاقة الأوروبي في موضع التبعية، وفيما يتعلق بمصر فإن هدف مصر بالتحول لمركز إقليمي لتجارة الغاز في المنطقة، وكذا الهدف المتعلق برؤية مصر 2030 والقائم على قيادة قطاع الطاقة المصري للنتائج المحلي الإجمالي المصري بما يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري.

من ناحية أخرى ساهم برنامج تطوير التجارة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية في إصدار سياسة قومية للجودة ووضع إستراتيجية لمراقبة الأسواق، ومراجعة موقف التشريعات الأفقية في مجالات التوصيف، وتقييم المطابقة والاعتماد من خلال مشاركة المجلس القومي لضمان الجودة، والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، والمجلس الوطني للاعتماد، والمعهد القومي للجودة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وقطاع التجارة الداخلية، وجهاز حماية المستهلك، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والمعهد القومي للقياس والمعايرة، ومركز تحديث الصناعة (استراتيجية جودة الصناعات المصرية"، 2021).

ويمكن القول إن برنامج تطوير التجارة المصرية الذي موله الاتحاد الأوروبي استهدف بالأساس دعم جهود وزارة التجارة والصناعة في تنفيذ وتطبيق سلسلة من الإصلاحات في السياسات الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة اندماج مصر في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وقد اتبع لبرنامج منهجية تتسم بعقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية بين الخبراء الأوروبيين ونظرائهم المصريين بمشاركة القطاع الخاص وذلك لدعم جهود الوزارة في تطوير استراتيجية متكاملة للنهوض بالقطاعات الصناعي والتجاري بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية المصرية والارتقاء بمستويات جودتها للمنافسة داخلياً وخارجياً وتوفير المزيد من فرص التشغيل للشباب، وتضمنت أهداف البرنامج الأساسية تنفيذ الإصلاحات الأساسية المتعلقة بالتجارة والصناعة والأسواق المحلية من خلال تقديم خدمات فنية وتقنية والتي من شأنها تحقيق استفادة مصر من سياسات واتفاقيات التجارة الدولية، وتعزيز التنمية الصناعية وتحسين البنية الأساسية للجودة لتتوافق مع مثيلاتها الأوروبية وهو ما يضمن اندماج مصر في الاقتصاد العالمي والإقليمي.

وقد ساهم مشروع التوأمة المقدم من الاتحاد الأوروبي في الفترة محل الدراسة في تقديم الدعم والمساهمة في الارتقاء بالقطاعات المؤسسية والفنية ورفع قدرات التوعية لدى مكتب براءات الاختراع المصري نحو المعايير الدولية المقبولة، من أجل إطلاق الاستراتيجية الوطنية لبراءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، وهي الاستراتيجية الشاملة التي تم العمل عليها منذ 2014 وتم إطلاقها عام 2022 (الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية"، 2022).

ويمكن القول إن توقيت إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية مهم للغاية، خاصة أنه في الفترة الأخيرة تحول الاقتصاد العالمي عن وضعه القديم، وأصبح يعتمد على براءات الاختراعات،

وأصبح الاقتصاد المعتمد على الفكر والابتكار له دور كبير في التنمية، مضيئاً أن الملكية الفكرية لها دور كبير في استراتيجية المناخ، بما أوجد تشابك بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والحفاظ على المناخ، وقد اهتم الاتحاد الأوروبي بأن يكون هدف الاستراتيجية هو توحيد الجهود وإيجاد إطار تشريعي قانوني لخلق المناخ الداعم وتوفير الوعي المجتمعي الداعم للملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف، فالملكية الفكرية هي واحدة من أهم الملفات التي يتحرك عليها العالم أجمع، للحفاظ على براءات الاختراع ومواجهة السلع المقلدة، ويقود الاتحاد الأوروبي والدول الغربية هذا الأمر، وأصبحت واحدة من العوامل الأساسية لتقييم أي دولة لحفاظها على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع

من ناحية أخرى تم إطلاق الاستراتيجية القومية للمنتجات الزراعية وهي استراتيجية جديدة ناتجة عن البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة الممول من الاتحاد الأوروبي وتهدف إلى تطوير أساليب سريعة لجمع المنتجات الزراعية والاستفادة منها بشكل علمي وجيد ويزيد من العائد الاقتصادي لها، ويمكن القول إن هذه الاستراتيجية تتضمن تطوير نظام وطني فعال للإدارة المتكاملة للمنتجات الزراعية وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية وتنمية التصنيع الزراعي للمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل للشباب ومشاركة القطاع الخاص كما تناولت الورشة عرضاً لوضع المنتجات الزراعية الراهن في مصر وحجمها ونوعيتها وتوزيعها وفقاً للطبيعة الجغرافية لكل محافظة، والطرق والآليات المقترحة للتعامل معها، وتحويلها إلى سماد عضوي وعلف للماشية وإدخالها كمواد خام في بعض الصناعات كصناعات الورق والأخشاب مما يحقق فوائد بيئية نتيجة الحد من حرق المخلفات الزراعية مما يساهم في خفض غازات الاحتباس الحراري. (استراتيجية إدارة المنتجات الزراعية"، 2021).

كما تم كذلك إطلاق إستراتيجية المخلفات الصناعية الخطرة وهي استراتيجية جديدة منبثقة عن أعمال البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة الممول من الاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تطوير التعامل مع المخلفات الصناعية الخطرة بما يساهم في تقليل أضرارها وجعل النشاط الصناعي نشاط نظيف يتوافق مع المعايير البيئية العالمية، ويمكن القول إن هذه الاستراتيجية تعتمد على نظام تحفيزي موجه للمُصنعين، لحثهم على زيادة نسبة المدخلات القابلة لإعادة التدوير، والحد من تولد المخلفات الصناعية. (إستراتيجية المخلفات الصناعية الخطرة"، 2021).

فيما تم إطلاق استراتيجية مخلفات البناء والهدم وهي استراتيجية جديدة منبثقة من نتائج عمل البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة والذي يموله الاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تطوير آليات للتعامل مع مخلفات البناء والهدم للحفاظ على البيئة في المناطق التي يتم تطويرها وللاستفادة من هذه المخلفات في دعم النشاط الاقتصادي، ويتضح أن هذه الاستراتيجية مهمة جداً للدولة المصرية التي تحاول السيطرة على المخلفات الناتجة عن عمليات الهدم والبناء والتي انتشرت بشكل كبير بعد عام 2011 نتيجة للتوسع في عمليات البناء العشوائي وهو ما ساهم في زيادة التلوث البيئي واستلزم تدخل الدولة عبر استراتيجية جادة للتعامل مع مثل هذه المخلفات. (استراتيجية مخلفات البناء والهدم، 2021).

ويمكن القول إن الدور الأوروبي في تطوير الاستراتيجيات الحكومية المصرية الجديدة كبير ومتزايد، وعلى قدر ما يخدم الجانب المصري من خلال المساعدة الفنية في تطوير الاستراتيجيات الجديدة فإنه يخدم الجانب الأوروبي إذا ما لاحظنا النقاط الهامة الآتية:

- معظم الاستراتيجيات التي ساهم الاتحاد الأوروبي في تطويرها جاءت لدعم القطاعات الاقتصادية محل الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وعلى رأسها قطاع الطاقة وقطاع الزراعة وكذا قطاعات التجارة المختلفة، وقد اتفق بعضها مع التوجهات والأولويات المصرية مثل دعم قطاع الطاقة، إلا أن بعضها لم يتفق مع الأولويات المصرية، فلم يشهد قطاع الرعاية الصحية وجود دعم كبير من الجانب الأوروبي، وكذا القطاعات الخدمية المختلفة.
- شارك الاتحاد الأوروبي في تطوير هذه الاستراتيجيات بمجموعة من الخبراء والفنيين الأوروبيين، فبجانب حصولهم على جزء من المنح المخصصة لتمويل البرامج سابقة الذكر كمستحقات خاصة بهم عن أعمالهم الاستشارية، فقد تم العمل على جعل هذه الاستراتيجيات تخدم المصالح الأوروبية خاصة في الجزء المتعلق بقطاع الطاقة.
- يهتم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير بإدماج المجتمع المدني في السياسات والاستراتيجيات الحكومية بما يضمن إمكانية التعاون معهم عبر الأدوات التنفيذية المختلفة في حين أن عملية تطوير وتأهيل قدرات الجهات الحكومية لم تتضح بشكل كبير في أدوات وهيكل صنع القرار المختلفة للمساعدات الأوروبية لمصر.
- بالرغم من أن معظم المنح الأوروبية توجه لمشروعات تنموية، لازال الجانب الأوروبي يربط بين بعض برامج ومطالبات حقوق الإنسان للدولة المصرية، ومعظم هذه المطالبات تثار في البرلمان

الأوروبي بهدف السيطرة على حجم أو شكل التعاون المشترك بين الجانبين، إلا أن ذلك لم ينعكس على وجود دور أوروبي في تطوير الاستراتيجية المصرية الخاصة بحقوق الإنسان، واكتفى الاتحاد الأوروبي بالمشاركة عبر برامج مختلفة في الاستراتيجيات التنموية بشكل أكبر.

خاتمة: نتائج ورؤية استشرافية

أقفلت الفترة محل البحث 2011-2016، على العديد من النتائج المرتبطة بدور المساعدات الأوروبية في تطوير الاستراتيجيات الحكومية أو إطلاق استراتيجيات جديدة من خلال المشورة الفنية للجانب الأوروبي أو المحددات المختلفة التي توجد بالفعل داخل اتفاقيات تقديم المنح الأوروبية لمصر خلال الفترة محل الدراسة، ناهيك عن بعض التوصيات، والتي يرصدها البحث في النقاط التالية:

نتائج البحث

- يمكن القول إن مساعدات التنمية الرسمية التي يتم تقديمها من جانب الدول المانحة تؤثر وبشكل كبير على عملية صناعة القرار السياسي في الدول المتلقية، ويقصد هنا بالقرار السياسي القرار المتعلق بصنع السياسة العامة في مجال معين ومحدد، وليس فقط على القرار السياسي بمعناه التقليدي.
- اتضح تأثير المساعدات الأوروبية لمصر خلال فترة الدراسة من 2011 إلى 2016 في العديد من الجوانب وعلى رأسها فيما يتعلق بصياغة استراتيجيات جديدة لقطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي، وكذا تعديل استراتيجيات موجودة في قطاعات المخلفات الصلبة والتعليم الفني والتدريب المهني.
- أثرت مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية لمصر في الفترة محل الدراسة على عملية اختيار فرق العمل في المكاتب الفنية للوزارات والمحافظات التي شملتها البرامج عبر تأثير غير مباشر مرتبط بتدريب الجانب الأوروبي للمتخصصين في هذه الجهات بحيث يتم تأهيلهم لاحقاً ليكونوا من أبرز المختصين بدعم اتخاذ القرار بناء على ما تلقوه من تدريب قد يساهم في دعم مسار المشروعات الأوروبية في مصر.
- ساهمت مساعدات التنمية الأوروبية المقدمة لمصر في الفترة من 2011-2016 في عملية توافر قواعد البيانات والمعلومات في بعض القطاعات المعنية التي عملت بها هذه المساعدات وعلى

رأسها قطاعات الطاقة والتعليم الفني والتنمية الريفية وإدارة المخلفات الصلبة، كما أسست هذه المساعدات لعدد من آليات تحليل البيانات والمعلومات في هذه الجهات بما يساهم في تدعيم خروج قرارات مؤثرة في القطاعات المعنية معتمدة بشكل أساسي على عملية المعلومات التي توفرت وعلى عملية تحليلها.

رؤية استشرافية

يمكن القول إن مستقبل التعاون التنموي المصري الأوروبي يحمل المزيد من التنسيق بين الجانبين في ظل حاجة الاتحاد الأوروبي لمصر على مستويات متعددة سياسياً وأمنياً وكذا اقتصادياً على مستوى دعم أمن الطاقة الأوروبي، بينما تحتاج مصر للدعم الاقتصادي الأوروبي لتحسين مستوى الاقتصاد المصري وكذا تعزيز تنافسيته وتحقيق أولويات العمل التنموي المصري خلال الفترة القادمة، وهو ما سينعكس على زيادة حجم المساعدات وزيادة دورها، وأشكال تدخلها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يعني مزيد من الاندماج في عملية تطوير أو إنشاء الاستراتيجيات التنموية الحكومية.

لذا **توصي الدراسة** بأن يتم العمل وفقاً لعدة محاور من أجل تفعيل وزيادة استفادة مصر من مساعدات التنمية الرسمية مع تجنب أي تأثير سلبي لها على عملية صياغة الاستراتيجيات الحكومية، وهذه المحاور هي:

- إنشاء إطار مؤسسي حاكم لألية استراتيجية جديدة يتم استحداثها أو تعديلها في أي قطاع اقتصادي أو اجتماعي أو حتى على المستوى السياسي بما يضمن أن تكون هذه الاستراتيجية نابعة من الأجندة الوطنية ومعبرة عن الأولويات الخاصة بالدولة المصرية.
- بناء قاعدة كفاءات وطنية يمكن لها أن تستفيد من الخبرات الفنية الأوروبية في صياغة السياسات والاستراتيجيات بحيث يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً كأساس وطني لتحديث وتطوير استراتيجيات العمل الحكومي الوطنية المصرية سواء كانت تلك الاستراتيجيات بشكل منفرد أو بالشراكة مع شركاء التنمية الدوليين، وهو ما سيضمن لمصر إنتاج استراتيجيات تعبر عن أولويات العمل الوطني المصري ولا ترتبط بمصالح أطراف خارجية فقط.
- تبني سياسة مصرية تسمح لمنظمات المجتمع المدني بمزيد من المشاركة في عملية إطلاق الاستراتيجيات الحكومية الجديدة أو تطوير القائم منها بما يضمن للدولة المصرية إشراك هذه

المنظمات بفاعلية في الأمر دون الحاجة لوجود توجه خارجي لاستغلال هذه المؤسسات لتنفيذ أولويات ومصالح خارجية مختلفة عن أولويات الدولة.

- عدم السماح لشركاء التنمية الدوليين بالدخول على مسار تحديث أو إطلاق بعض الاستراتيجيات ذات الصلة بالأمن القومي أو الاجتماعي للدولة المصرية نتيجة لحساسية مخرجاتها أو البيانات المرتبطة بها، وكذا أهمية توجيه مخرجات الاستراتيجية لصالح الأهداف الوطنية بنسبة كاملة دون وجود تدخلات خارجية.
- بالنظر إلى أهمية محور حقوق الإنسان في التوجه الأوروبي تجاه الدولة المصرية (خاصةً البرلمان الأوروبي)، قد يكون من المهم مستقبلاً دراسة هذا العامل ودوره في توجيه مساعدات التنمية الرسمية الأوروبية تجاه مصر، وكذا دوره في توجيه دور هذه المساعدات في تطوير الاستراتيجيات الحكومية التنموية المختلفة من عدمه، ومدى إمكانية ربط الاستراتيجيات التنموية المختلفة بالأبعاد المرتبطة بحقوق الإنسان سواء من ناحية المفهوم الأوروبي لحقوق الإنسان أو المفهوم المصري لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع

1. <http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx>
2. <https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/Pages/HomePage.aspx>
- 1 (1) اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية. (2001). وزارة التعاون الدولي.
- 2 (2) استراتيجيات قطاع الطاقة المصرية. (2022). وزارة البترول والثروة المعدنية.
- 3 (3) استراتيجية إدارة المتبقيات الزراعية. (2021). وزارة البيئة. shorturl.at/CDSW0
- 4 (4) استراتيجية المخلفات الصناعية الخطرة. (2021). وزارة البيئة. shorturl.at/bFS68
- 5 (5) استراتيجية جودة الصناعات المصرية. (2021). وزارة التجارة والصناعة.
- 6 (6) استراتيجية مخلفات البناء والهدم. (2021). وزارة البيئة. shorturl.at/orx59
- 7 (7) إطار الدعم الموحد المصري الأوروبي 2014-2016. (2012). وزارة التعاون الدولي.
- 8 (8) الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. (2022). 12-9-2022، الهيئة العامة للاستعلامات. <https://shorturl.at/diM06x>
- 9 (9) البرنامج الوطني التأشير 2011-2013. (2011). وزارة التعاون الدولي.
- 10 (10) حجازي، حسين محمد. (2015). أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 500-510.
- 11 (11) حسين، أحمد قاسم. (2013)، الاتحاد الأوروبي والقضايا الإشكالية من منظور واقعي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- 12) زهران، جمال علي. (2016). الإطار النظري لصنع القرار السياسي ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر. جامعة قناة السويس.
- 13) علي، محمد علي. (2008). المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر واثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991 – 2004. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- 14) وفد الاتحاد الأوروبي لمصر. (2022).

https://www.eeas.europa.eu/delegations/%D9%85%D8%B5%D8%B1_ar?s=95

- 15) A.Frieden ,Jeffry & A.Lake ,David.(2000). *International Political Economy: Perspective on Global Power and Wealth*. Bedford/st. Martin's.
- 16) About the European Commission. (2022).
- 17) Annual program for Egypt. (2017). European Commission.
- 18) Annual program for Egypt. (2017). European Commission.
- 19) BLUNT, PETER& TURNER, MARK& HERTZ, JANA. (2011).THE MEANING OF DEVELOPMENT ASSISTANCE. *public administration, and development journal*, pp 178-181.
- 20) Cairo Water Week 2021. (2021). European Commission. *Constraints on International Conflict Behavior in Parliamentary Democracies*”, London Press.
- 21) Egypt and SIGMA. (2020). European Commission.
- 22) Erasmus+ for higher education in Egypt. (2019). European Commission.
- 23) EU Emergency Trust Fund for Africa (EUTF for Africa). (2020). European Commission.
- 24) EU Projects with Egypt. (2017). European Commission
<http://www.oecd.org/dac/stats/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm>
https://ec.europa.eu/assets/eac/erasmus-plus/factsheets/neighbourhood/egypt_erasmusplus_2019.pdf
https://ec.europa.eu/info/about-european-commission_en
https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/funding-and-technical-assistance/twinning_en
https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/content/about_en
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2017-04/aap_egypt_part_1_2011_decision.pdf
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2017-04/aap_egypt_part_1_2012_financing_decision.pdf
<https://tvetegypt.org/areas-of-intervention/#areas-tabs|0>
<https://www.cairowaterweek.eg/cww2021/>
https://www.eeas.europa.eu/egypt/eu-projects-egypt_en?s=95
<https://www.sigmaxweb.org/countries/egypt-sigma.htm>
- 25) Mintz , Alex& Derouen, Karl.(2010)‘ *Understanding Foreign Policy Decision Making*. CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
- 26) Official development assistance – definition and coverage. (2017). OECD.
- 27) Palmer&Glenn& Patrick, Regan. (2004). “*What’s Stopping You? The Sources of Political*
- 28) Rodrik, Dani. (1999). *The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work*. Overseas Development Council.
- 29) TVET Egypt AREAS OF INTERVENTION. (2022). European Commission.
- 30) Twinning. (2020). European Commission.